السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 865- 886
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة

The role of the algerian university in economic and in the light of pioneering social developemet international experiences

ط. د. راندة حمايزية*، جامعة عنابة، مخبر القانون، العمران والمحيط randa.hamaizia@univ.annaba.org
ناجي عبد النور**، جامعة عنابة
abdenour.nadji@univ.annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/14 تاريخ القبول: 2020/11/18

ملخص:

تحاول هذه الدراسة توصيف وتحليل الدور الذي تقوم به الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واليابان، وذلك بالاعتماد على مؤشر معدلات البطالة في الجزائر، مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر التنمية البشرية وكذا انعكاس الإنتاج العلمي الجامعي على الاقتصاد الوطني.

وكون الجامعة مؤسسة بارزة في المجتمعات عبر العصور نظرا لكونها شريكا في التنمية، من هذا المنطلق حاولنا من خلال بحثنا الوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها الجامعة الجزائرية بناء على المؤشرات التي تم التعرض لها، ثم تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تفعل من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* المؤلف المراسل

** في مرحلة متقدمة من إنجاز هذا العدد من المجلة بلغنا نبأ انتقال الأستاذ الدكتور عبد النور ناجي إلى جوار ربه بعد معاناة مع وباء كوفيد 19، وحيث أن البحث كان قد تم تحكيمه وقبوله، فإننا ننشره حفاظا على حقوق المؤلف الثاني، رحم الله الدكتور ناجي وأسكنه فسيح جناته.

في الأخير توصلت دراستنا التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، إلى أنه وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة في سبيل النهوض بقطاع التعليم العالي، إلا أن النتائج تبقى غير مرضية بالنسبة لمساهمة الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الجامعة الجزائرية، البحث العلمي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

This study attempts to describe and analyze the role the Algerian University plays in economic and social development in light of the experiences of some leading countries in this field, such as the United States of America, France and Japan, by relying on the unemployment rate index in Algeria, the global innovation index, the human development index as well as the reflection of production University scientific on the national economy.

Finally, our study, which relied on the descriptive analytical approach, concluded that, despite the efforts made by the state to advance the higher education sector, the results remain unsatisfactory with regard to the Algerian university's contribution to economic and social development.

Keywords: University, Algerian University, scientific research, economic development, social development.

مقدمة:

احتلت الجامعة على مر العصور مكانة متميزة وسط مجتمعاتها، باعتبارها قطبا للإشعاع الفكري والمعرفي وقاطرة للتنمية، من خلال ما تضطلع به من وظائف والمتمثلة في وظيفة التعليم ونقل المعارف لمرتاديها، وظيفة البحث العلمي الذي يبحث في المشاكل التي تعترض المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لها، وكذا وظيفة خدمة المجتمع التي من خلالها تتوطد علاقة الجامعة بالمحيط الذي تتواجد به.

وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم والتي تعتبر الدافع والأساس لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم، اتجهت الدول إلى زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية الجامعية لقناعة منها أنه لا تقدم ولا مستقبل للدول التي لا تطور من بحثها العلمي ولا توظفه في خدمة التنمية.

والجزائر وسعيا منها للنهوض بتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا والتقليل من حدة تأثيرات ظاهرة العولمة، أولت اهتماما متزايدا لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أملا منها في تحقيق تنمية محلية من خلال ربط الجامعة بمؤسسات المجتمع.

سنحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية الآتية وفحواها: ما دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال؟

وتأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية الأساسية التالية كمنطلق لمناقشة البحث:

- غياب التنسيق المستمر بين الجامعة الجزائرية والمحيط السوسيو اقتصادي يعرقل عملية النهوض بتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

لغرض الإجابة عن إشكالية بحثنا، سيتم تنظيم هذه الورقة بتقسيمها إلى خمس محاور أساسية كالتالي:

المحور الأول: مفاهيم مفتاحية

- تعريف الجامعة: تعرف منظمة اليونسكو (UNISCO) الجامعة على أنها مؤسسة تعليمية تابعة للتعليم الجامعي، ترتبط بها مراكز بحثية وثقافية عامة أو خاصة، ومعترف بها سواء بأنظمة أو من قبل السلطات المختصة في الدولة (عيواج، 2018، ص 90).

- تعريف الجامعة الجزائرية: عرف المشرع الجزائري الجامعة بأنها: مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته. (عيواج، ص 92).

- تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب. (بن غضبان، 2015، ص 65).

- تعريف التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية على أنها عملية تغيير اجتماعي مقصود ومخطط له، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن فيه إشباع الحاجات الفردية، أي أنها مجموعة الجهود المبذولة والمخططة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاه لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي (شروخ، د.س.ن، ص 150):

المحور الثاني: علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

سنحاول من خلال هذا المحور توضيح دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إبراز أدوارها المختلفة في: التنمية البشرية وإعداد الكوادر العلمية، تنمية القطاعات الاقتصادية (زراعة – صناعة)، البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وتنمية ونشر التعليم الفني.

1ـ دور الجامعات في التنمية البشرية وإعداد الكوادر العلمية:

إن وجود ترابط بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية يتيح (بلخيري، قاسمي، وبخوش 2017، ص ص 186 - 187):

- التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات ومحيطها السوسيو -اقتصادي.
- الربط بين وحدات ومراكز البحث العلمي في الجامعات وبين مؤسسات المجتمع عبر مسارات وآليات واضحة تنظم العمل بينها.
- تحويل المعرفة النظرية إلى ناتج معرفي مادي يمكن تعميمه وتداوله، وبذلك يكون البحث العلمي مردود علمي ومعرفي ومادي في نفس الوقت.
- اندماج الجامعة في المجتمع وتهيئة المناخ الملائم لتفعيل العلاقة بين الجامعات ومختلف مؤسسات المجتمع للنهوض بتنميته وتقديم حلول لمشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية .
- توظيف مخرجات البحث العلمي في خدمة التنمية.
- تقديم فرصة أمام الباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من الباحثين المشاركين الذين يعتبرون الأكثر دراية ومعرفة على اعتبار أن بعض خبراتهم قد تم من خلال الممارسة الفعلية للعملية البحثية والتي لا يمكن اكتسابها من خلال الاطلاع على البحوث المنشورة.
- إمكانية تعامل الباحثين مع مشكلات واقعية والمساهمة في البحث عن حلول مناسبة لها.

2ـ دور الجامعات في تنمية القطاعات الاقتصادية (زراعة – صناعة):

أـ في المجال الزراعي: تعتبر الجامعة خير مرشد للمجتمع فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال البرامج التعليمية الزراعية والإرشادات الفنية على أساليب الزراعة الحديثة، القادرة على تحسين الإنتاج وكذلك حول استخراج المياه الجوفية واستصلاح الراضي الزراعية ومقاومة التصحر وإنتاج واستعمال المبيدات والأسمدة والمكننة الزراعية وأنظمة الري... وقد تركز اهتمام الجامعات على التكنولوجيا الحيوية باعتبارها حلا ممكنا للمشاكل التي تواجه العالم في ظل التزايد الرهيب عدد السكان، وذلك من خلال الأبحاث

البيولوجية بإيجاد سلالات جديدة من النباتات والحيوانات القادرة على مقاومة مختلف الأمراض (الخطيب، معايعة، 2006، ص 51).

بـ في المجال الصناعي: تعتبر الصناعة بمظاهرها التكنولوجية المتنوعة عماد التنمية وأساسها الراسخ، ففي المجتمعات الصناعية تضافرت جهود القطاعين العام والخاص مع الجامعات من أجل توفير ما يلزم من الأموال من أجل تغطية نفقات الأبحاث بإيجاد المصانع الآلية المنتجة (الخطيب، معايعة، ص 527).

فالقطاع الصناعي يعد من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، حيث يقوم هذا القطاع بدور مهم في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل. لذلك وعند كشفنا عن هذا القطاع في الوطن العربي نجد أنه يعاني من مشكلات كثيرة، لذلك وجب على الجامعات العربية أن تقوم بدور أكبر في تطوير هذا القطاع كما وكيفا من خلال تطوير الصناعات التحويلية والاستخراجية والمساهمة في تقدم الأساليب التكنولوجية وتنويع الإنتاج... وإذا تتبعنا تجارب بعض الدول المتقدمة نجد ارتباطا وثيقا بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة لهذه العلاقة (أحمد، 2017، ص ص 17 -18).

3ـ دور الجامعة في البحث العلمي والتقدم التكنولوجي:

يرجع سبب اهتمام الدول المتقدمة بالتقدم التكنولوجي لتأكدها من الدور الكبير الذي تقوم به التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ففي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي تجتاح عالمنا المعاصر وما ينتج عنها من آثار، تصبح القدرة على إحداث التغير التكنولوجي إحدى أساسيات التنمية الاقتصادية (أحمد، ص 18).

من جهة أخرى فإن الميزة التنافسية للصناعة في أي دولة تعتمد على قدرة هذه الصناعة على الابتكار والتميز، حيث يعتبر الابتكار العامل الأساسي في المنافسة، وهو من يحرك قدرة الصناعة على التنبؤ بالاحتياجات داخل الأسواق العالمية والمحلية، والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة التي تمكن الصناعات المختلفة من تحقيق هذه الاحتياجات، ومواصلة الابتكار... وبالتالي فإن دور الجامعات في التطوير والتقدم التكنولوجي يأتي من خلال زيادة البحوث في مجالات التكنولوجيا وتشجيع الابتكار وربطه بالقطاع الصناعي،

إضافة إلى زيادة عدد العلماء والباحثين وزيادة الاستثمار في المجالات التكنولوجية (أحمد، ص 19).

4ـ دور الجامعة في نشر التعليم الفني:

إن دور الجامعة في نشر التعليم الفني من أجل التنمية الاقتصادية يعتبر أمرا له أهميته في تحقيق الإنجازات التنموية للمجتمع وفي تقديم الخبرات اللازمة لسوق العمل، حيث أن هذا النوع من التعليم أصبح سمة مميزة للتطور الاقتصادي الذي تشهده المجتمعات التنموية. وبالتالي فإن تطوير الجامعات والمعاهد الفنية القائمة على فهم الأنماط المتقدمة من التكنولوجيا وتأهيل الطلاب على التعامل معها وتطويرها أصبح أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية (أحمد، ص 20).

مما سبق عرضه، يمكن استخلاص دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي (أحمد، ص 20):

- ارتباط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
- ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والمهنية والثقافية.
- قيام الجامعة بعلاج القضايا الاجتماعية وذلك بدراستها عن طريق القيام بالبحوث المرتبطة بتلك المشكلات وإظهار النتائج وإيجاد الحلول لمشكلات المجتمع ضمن القيام بخدمته.

المحور الثالث: تجارب الجامعات الرائدة بدول العالم ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1ـ **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**: يعتبر التعاون بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية في ميدان البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية أحد الأسباب الكامنة وراء نهضتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمتد ذلك الأمر إلى سنوات القرن العشرين، وتأتي مهمة الجامعات من خلال تسجيل براءات الاختراع والترخيص لها كوسيلة لدعم التعاون ونقل التكنولوجيا من الجامعة إلى تلك القطاعات (أحمد، ص 76).

وما زاد من قدرة الجامعات على تحقيق التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية انتهاجها لمبدأ الشراكة مع مؤسسات الأعمال والإنتاج،

حيث يوضح تقرير مركز السياسة العامة بأمريكا: أن التعليم العالي قادر على أن يوفي بالمتطلبات التي تفرضها كل من الحكومة والصناعة وذلك عن طريق تحسين مهمتها التقليدية لتطوير أدوارها للمساهمة في التنمية الاقتصادية، هذا التحسين يمكن هذه المؤسسات أن تنشأ تحالفات وشراكات جديدة مع الصناعة والحكومة وكذلك يمكن هذه المؤسسات من توسيع قاعدة مواردها وتحسين قدرتها وتعليم طلابها وإجراء البحوث النافعة والفعالة، فعلى سبيل المثال تعد جامعة كاليفورنيا وجامعة بنسلافيا من المصادر التي أدت إلى تطوير اقتصاديات الولايات المتحدة وذلك من خلال شراكتها مع قطاع الصناعة (عمار، 2019، ص ص 37 -38).

ومن بين صور الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص (الثيان، 1429، ص 19):

- مشاريع مشتركة ماديا ومعنويا.
- عقود يعمل على تقديمها طرف لآخر.
- قيام تحالفات استراتيجية بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
- تقديم الجامعة لخدمات استشارية مقابل دعم مادي من قبل القطاع الخاص.
- تبادل الخبراء.

ووفقا لهذا النموذج (نموذج الجامعة المنتجة) تعمل الجامعة على زيادة مواردها نظير الخدمات التي تقدمها للآخرين مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في نفس الوقت.

ويعتبر نموذج الشراكة بين جامعة ستانفوردuniversity Stanford من جهة ووادي السيليكون من جهة أخرى أبرز تجربة للشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأسره، حيث نتج عن هذه الشراكة ولادة أعظم كيانات اقتصادية في عالم التكنولوجيا والتقنية في العصر الحديث (القباري، 2018، ص 89).

2ـ التجربة الفرنسية:

إن أهم العناصر التي تبين دور الجامعات الفرنسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو علاقتها بالقطاعات الإنتاجية، حيث أن هناك أنماطا مختلفة لتلك العلاقة، فهناك شركات تنتج التكنولوجيا المتقدمة، وهناك شركات تستخدم التكنولوجيا، وبخصوص الشركات التي تعمل في مجال إنتاج التكنولوجيا فتحتاج لدعم تكنولوجي وعلمي متقدم من معامل الجامعة لدعم عملية الابتكار لديها والعمل على حل مشكلاتها التكنولوجية، فغالبية الشركات التي تعمل في مجال إنتاج التكنولوجيا المتقدمة يكون لها عادة علاقة مباشرة مع الجامعات (أحمد، ص ص 93 -94).

وبالبحث عن دور الشركات الصناعية ودورها في دعم علاقتها بالجامعات الفرنسية، نجد أن الشركات متعددة الجنسية المنتجة للتكنولوجيا أصبح لها دور في تعيين الخريجين من الطلاب المتفوقين، كما يمكن لهذه الشركات المشاركة في العملية التعليمية من خلال وضع المناهج والمقررات، هذه الشراكة يطلق عليها بفرنسا اسم "البناء المشترك للإجازات" (أحمد 2017، ص 94). كما ويظهر دور الدولة في دعم العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية من خلال إصدار قانون للبحث العلمي والابتكار وقانون الموازنة العضوية، والذي يتيح للشركات متعددة الجنسية تطوير استراتيجيتها، كما يتضمن بنودا لأهداف كمية تتعلق بالبحث الأساسي والابتكار (أحمد، ص 100).

3ـ التجربة اليابانية:

إن أبرز ما يميز التجربة اليابانية في مجال التنمية هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة، حيث ركزت اليابان منذ بداية نهضتها الأولى في القرن التاسع عشر على الجامعات منطلقة من نظرية عملية ترى في رأس المال البشري المزود بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة أنه الوحيد القادر على إحداث التنمية المستدامة، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من بين المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينات القرن الماضي (عيواج، 2017، ص 105).

فما يميز التجربة اليابانية هو الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة لهذه العلاقة، حيث قامت الحكومة اليابانية بتقديم عدد من السياسات والخطط لتطوير دور الجامعات في البحث، ففي عام 1966 اقترحت أول خطة للعلوم والتكنولوجيا للحكومة ما يلي (أحمد، ص ص 108 -109):

- خلق البيئة التنافسية للتطوير والبحث العلمي.
- تطوير قدرات البحث والتطوير بالقطاع الخاص.
- رفع تمويل الاستثمار للبحث العلمي والتطوير إلى مستوى ما يتم استثماره بالدول الأوروبية.

لذلك اتخذت الحكومة اليابانية العديد من الخطوات من بينها تطوير الأطر القانونية التي تدعم العلاقة بين الجامعة والمراكز الصناعية، كما اعتبرت أن عملية نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى الصناعة من مسؤولية الدولة. لذلك قامت الحكومة اليابانية بإصدار قانون لدعم نقل التكنولوجيا بين الجامعة والصناعة سنة 1995، هذا القانون أتاح تنظيم العلاقة بين الجامعة ومراكز الصناعة، وذلك من خلال تسهيل تسجيل براءات الاختراع والترخيص لها بدون بيروقراطية وتعقيد في الإجراءات، وبذلك يمكن أن تدر تلك الاختراعات عائدا ماليا يمكن استثماره في الأنشطة البحثية داخل الجامعة (أحمد، ص ص 109 -110).

إن اهتمام اليابان الكبير بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية يرتكز بشكل كبير على الرغبة والتفوق وابتكار التكنولوجيا الجديدة، وقد سمحت قوانين وسياسات اليابان للمؤسسات الصناعية بزيادة مساهماتها في المؤسسات الأكاديمية، حيث بلغت نسبة مساهمتها عام 1986 (15.3) مليون دولار لترتفع سنة 1996 وتصل إلى حوالي 3918 مليون دولار عام 1996 (الخطيب، معايعة، ص 193). ومن بين نتائج تطبيق جامعة توهوكو سياسات الربط بين الجامعة والصناعة ووضع برامج لتنمية البحث والتطوير وخلق مشروعات جديدة، تم تأسيس "مفرخة لتوليد صناعات جديدة" عام 1988، بهدف الوصول إلى أفكار واكتشافات جديدة من خلال الأبحاث وبراءات الاختراع بالجامعة، لتصبح هذه الجامعة وحدة مستقلة قانونيا، حيث تم إنشاء

"تنمية البحث والملكية الفكرية" بالجامعة عام 2004، كما تضاعف عدد مشروعات البحث والتطوير المدعومة حكوميا نتيجة هذا الترابط، وأصبحت الشركات الكبرى هي أكثر الأطراف تعاونا مع الجامعة (أحمد، ص ص 111 -112).

المحور الرابع: دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1ـ تأسيس الجامعة الجزائرية:

بالبحث في تأسيس الجامعة الجزائرية، يرجع الباحثون جذور تواجد منظومة التعليم العالي بالجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، وبذلك تكون الجامعة الجزائرية عبارة عن نتاج عملية طويلة من البناء والإصلاحات، فاللبنة الأولى للجامعة الجزائرية بدأت مع قرار إلحاق الجزائر بفرنسا وإنشاء أول مستشفى عسكري بالجزائر عام 1832 والذي كان يتم على مستواه تقديم دورات تدريبية في علوم الجراحة والتشريح لفائدة الأطباء والممرضين الذين كانوا يقومون بمرافقة الجيش الفرنسي. وبعد غلق المستشفى سنة 1836 تم التفكير في إقامة مدرسة للطب وهو ما تم فعلا بعد إصدار مرسوم عن الإدارة الفرنسية بتاريخ 04 أوت 1857 والذي يقضي بإنشاء المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة بمدينة الجزائر تكون تابعة لكلية الطب في مدينة مونبلييه Montpellier (كاهي، 2016، ص 122).

ليتم بعدها تأسيس جامعة الجزائر (Université D'Alger) سنة 1877 من قبل الاستعمار الفرنسي، والتي تعتبر من أقدم الجامعات في العالم العربي، لتكون هذه الجامعة نسخة طبق الأصل (نظام التسيير، البرامج، والنشاطات العلمية) للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون استجابة لمشاكل المجتمع خلال تلك الفترة. هذه الجامعة ظلت وحيدة إلى غاية نيل الجزائر استقلالها سنة 1962 (بو عبد الله، مقداد، د.س.ن، ص 2) وكانت تحتوي على أربع كليات هي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، كلية العلوم الفيزيائية، كلية الطب والصيدلة، هذه الجامعة

أنشأت كجامعة فرنسية من أجل خدمة أبناء المستوطنين (دليو، لوكيا، وسفاري، د.د.ن، 2006، ص ص 154 -155).

2ـ **مهام الجامعة الجزائرية**: بالرغم من تعدد المهام التي أسندت للجامعة للقيام بها والتي تتغير حسب المرحلة وحسب المتطلبات السياسية والاجتماعية للبلاد، فإن الخطوط العريضة لهذه المهام لا تحيد عن المهام المتمثلة في (قريشي، 2011، ص ص 80 -81):

- تحقيق الترابط بين التعليم الجامعي والحقائق الوطنية، وربطه بالمجتمع لمعالجة مختلف مشكلاته وتوجهه نحو الفروع المتنوعة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
- مد القطاع الاقتصادي بما يحتاج إليه من إطارات قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية في البلاد.

3ـ **بعض مؤشرات مساهمة الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**:

ورد في الميثاق الوطني: " أن الفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كلا متكاملا، أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتنظمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية" (بريقل، 2019، ص 190).

وبما أن التنمية هي المهمة الرئيسية التي ترتكز عليها الجامعة الجزائرية، فإن جامعاتنا تركز على تكوين الإطارات اللازمة لملأ الفراغ الذي كانت تعاني منه في حقول كثيرة، وفي هذا الصدد ذكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي في محاولة تحديد علاقة الجامعة بمسيرة البلاد التنموية:" لا شك بأن الهدف الأول للجامعة يرمي إلى تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد، وأن انعدام الإطارات يشكل في الحالة الراهنة ضغطا أوليا في مجهودات التنمية، ويتعين على الجامعة أن تجهز كافة طاقاتها لتكوين العاملين الذين لابد منهم للتنمية، وزيادة على ذلك أنه يجب عليها أن تستخدم مختلف الطرق الخاصة بالتكوين لتلبية احتياجات كافة القطاعات" (بريقل، ص ص 191 -192).

ما يعني أن انفتاح الجامعة على المجتمع وتوثيق صلتها معه أصبح ضرورة حتمية للنهوض بالمجتمع وتحقيق تنميته، فمهمة الجامعات تجاوزت وظيفة التدريس والبحث العلمي إلى عقد شراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، ليكون البحث العلمي في خدمة هذا الأخير. ومن بين المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة للبحث في مساهمات الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مؤشر معدلات البطالة في الجزائر، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الابتكار العالمي في الجزائر ومقارنته بالدول المغاربية وكذا انعكاس الإنتاج العلمي الجامعي على الاقتصاد الوطني.

أ- مؤشر معدلات البطالة في الجزائر:

تعتبر البطالة أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية عامة باختلاف مستويات تقدمها، حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بالوطن العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي القوى العاملة الذي يبلغ نحو 120 مليون عامل، هذا بالإضافة إلى نحو 60% من مواطني الدول العربية دون سن 25 سنة (أحمد، ص 54).

في الجزائر وبالرغم من سياسات التشغيل التي تم اعتمادها من أجل الحد من ظاهرة البطالة وامتصاصها أين تم إنشاء وزارة خاصة بالعمل والتشغيل والتضامن الوطني، والتي وضعت مجموعة من الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة تحت وصايتها المباشرة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إلا أن بطالة حملة الشهادات قد شهدت مستويات عالية وهذا عكس ما تهذب إليه النظريات الاقتصادية (تنقوت، سلامي، 2017، ص 11).

- الجدول رقم 1: معدل البطالة ومعدل التشغيل في الجزائر حسب مستويات التعليم خلال لفترة (2003 -2015)

السنوات	معدلات البطالة % حسب المستوى التعليمي					معدلات التشغيل % حسب المستوى التعليمي				
	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	بدون	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
2003	05.10	19.88	42.44	23.10	09.48	13.87	23.92	29.24	22.77	10.20
2004	05.02	19.02	41.51	23.03	11.42	15.39	24.53	29.20	20.66	10.22
2005	02.28	17.33	43.09	25.21	12.09	12.54	24.19	31.02	21.56	10.69
2006	03.30	19.10	42.06	35.54		13.96	24.61	30.52	20.70	10.21
2007	03.42	17.45	40.22	38.91		12.38	22.71	31.10	21.37	12.44
2010	21.30	42.70	44.40	40.40	39.60	21.30	42.70	44.40	40.40	39.60
2011	18.70	40.60	41.50	38.00	43.90	18.70	40.60	41.50	38.00	43.90
2012	17.80	40.50	44.50	37.80	46.70	17.80	40.60	41.50	38.00	43.90
2013	18.60	41.70	46.80	38.10	49.10	18.60	41.70	46.80	38.10	49.10
2014	15.90	98.00	44.30	36.10	46.00	15.90	38.00	44.30	36.10	46.00
2015	15.50	38.90	44.70	37.40	46.10	15.50	38.00	44.70	37.40	46.10

المصدر: (تنقوت، سلامي، ص 11)

نلاحظ في الجدول أعلاه ارتفاع معدلات البطالة لدى حملة الشهادات، حيث ارتفعت النسبة من 9.48% سنة 2003 إلى 46.1%سنة 2015، كما ونلاحظ خلال سنتي 2004 و2005 أن المستوى التعليمي للبطالين أحسن منه بالنسبة للعاملين، وهذا ما يؤشر على عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق الشغل (تنقوت، سلامي، ص 11).

ولعل من بين أسباب ظاهرة البطالة هو تباطأ النمو الاقتصادي وغياب التخطيط الاقتصادي، إضافة إلى عدم تناسب مخرجات الجامعات مع احتياجات سوق الشغل، لذلك توجد نسبة كبيرة من العاطلين من حملة الشهادات الجامعية في الوطن العربي على العموم (أحمد، ص 55) والجزائر على وجه الخصوص.

2. مؤشر التنمية البشرية بالجزائر

"إن الثروة المادية للمجتمع لا يمكن لها أن تنمو وتستمر في نموها إلا إذا صاحبتها زيادة في الرصيد الوطني من الثروة البشرية المزودة بمختلف المهارات الفنية وبالطموح والجدية"، هذا ما أكدته التجارب التي شهدها عالمنا في النصف الأخير من هذا القرن، فبعض الاقتصاديين ووفقا لرؤاهم فإن رأس المال البشري عملية قوامها زيادة عدد الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات والمعارف والخبرات التي تحتاجها التنمية الاجتماعية والاقتصادية (بريقل، ص 193).

- الجدول رقم 2: ترتيب الدول المغاربية وفقا لتقرير التنمية البشرية سنة 2014

الدولة	مؤشر التنمية البشرية سنة 2014	الترتيب العالمي
الجزائر	0.717	107
تونس	0.721	93
المغرب	0.676	154
معدل مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا	0.892	/
معدل مجموعة التنمية البشرية المرتفعة	0.750	/
معدل مجموعة التنمية البشرية المتوسطة	0.634	/

المصدر: (أحمد، ص ص 56 -57)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو احتلال الدول المغاربية لمراكز متأخرة على المستوى الدولي لمؤشر التنمية البشرية سنة 2014، حيث احتلت الجزائر المرتبة 107، تونس المرتبة 93، في حين احتلت المغرب المرتبة 154.

هذا التأخر يرجع لعدة أسباب من بينها: قلة جودة نظام التعليم الجامعي وبالتالي انخفاض القدرة البحثية والابتكارية، وضعف التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الصناعي والإنتاجي. (أحمد، ص 56)

3ـ مؤشر الابتكار العالمي:

- الجدول رقم 3: ترتيب مؤشر الابتكار العالمي للدول المغاربية عامي (2013 -2014):

الدولة	النتيجة (0 -100)	الترتيب على المستوى العالمي 2013	النتيجة (0 -100) 2014	الترتيب على المستوى العالمي 2014
الجزائر	23.1	138	24.2	133
تونس	35.8	70	32.94	84
المغرب	30.9	92	32.24	84

المصدر: (أحمد، ص 58) - ملاحظة: 0 أسوأ أداء - 100 أفضل أداء.

يظهر الجدول أعلاه الترتيب المتأخر للدول المغاربية على المستوى الدولي فيما يخص مؤشر الابتكار، فأفضل الدول المغاربية هي تونس التي حققت نتيجة 35.8 بترتيب 138 سنة 2013، ونتيجة 32.94 بترتيب 133 سنة 2014، وبذلك حققت أفضل أداء مقارنة بنظيرتيها الجزائر والمغرب، حيث تلتها دولة المغرب بترتيب 92 عالميا سنة 2013 والـ84 سنة 2014، في حين أن الجزائر التي تمتلك من الجامعات والباحثين بمختلف التخصصات ما يؤهلها لاحتلال مراتب مشرفة، فقد احتلت مرتبة جد متأخرة في مجال الابتكار العالمي بنتيجة 23.1 وترتيب 138 عالميا سنة 2013 ونتيجة 24.2 بترتيب 133 سنة 2014.

4ـ انعكاس الإنتاج العلمي الجامعي على الاقتصاد الوطني:

بقراءة بسيطة في الهيكل السلعي للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005 -2015) والذي يوضحه الجدول أدناه، يتبين أن الاستثمار في

البحث والتطوير لم يكن له مردود في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أو إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التي تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات، إذ تؤكد النسب المرتفعة لواردات الجزائر من السلع المصنعة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عمليات البحث والتطوير والتي تتجاوز في المتوسط 65% من جملة الواردات (38.25% سلع تجهيز، 26.7 %سلع نصف مصنعة) ولو بشكل جزئي ضعف حجم ونوعية الأبحاث العلمية فيها، كما تؤشر على عدم وجود تقاطعات بين مخرجات البحث العلمي والعملية الصناعية في الجزائر في القطاعين العام والخاص (تنقوت، سلامي، ص 14).

الجدول رقم 4 : تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر للفترة (2005 -2015)

السنوات	محروقات		مواد غذائية وسلع استهلاكية غير غذائية		سلع التجهيز الصناعي والزراعي		مواد خام ومواد نصف مصنعة	
	ن.ا.و	ن.إ.ص	ن.ا.و	ن.إ.ص	ن.ا.و	ن.إ.ص	ن.ا.و	ن.إ.ص
2005	1.0	97.10	55.2	0.1❖	39.9	0.1	23.7	1.70
2006	1.1	97.90	54.1	0.1❖	40.1	0.1	27.0	1.70
2007	1.2	97.80	50.4	0.1❖	36.8	0.1	30.5	1.90
2008	1.5	97.50	49.8	0.2❖	38.8	0.1	29.0	2.20
2009	1.4	97.70	54.8	0.2❖	43.0	0.1	29.0	1.90
2010	2.4	97.40	54.2	0.5❖	43.4	0.1	28.4	1.90
2011	2.5	97.20	50.2	0.5❖	39.2	0.0	26.3	2.20
2012	9.8	97.20	47.6	0.4❖	35.5	0.0	24.8	2.30
2013	8.0	96.90	50.7	0.6❖	37.1	0.0	24.0	2.40
2014	5.0	95.89	51.0	0.51❖	33.0	0.03	25.0	3.54
2015	5.0	94.54	51.0	0.62❖	34.0	0.05	26.0	4.76

المصدر: (تنقوت، سلامي، ص 20)

ن.إ.و: نسبة المساهمة من إجمالي الواردات

ن.إ.ص: نسبة المساهمة من إجمالي الصادرات

❖: مواد غذائية فقط

كما ولم ينعكس مردود التعليم والبحث العلمي بما فيه الكفاية على تصنعه وتصدره الجزائر من سلع ومنتجات، حيث أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية وعدم ربطها بالعملية الصناعية إلى ضعف وغياب الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والتطور التقني كالهواتف، الكمبيوتر، صناعة السيارات وهذا ما يفسر إلزامية اللجوء للخارج لاستيرادها، كما أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية إلى عدم الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي والاعتماد على سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب (تنقوت، سلامي، ص ص 14 -15).

وفي هذا الصدد يمكن القول أن مساهمة الجامعة كأحد مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في الجزائر تظهر في حدوث التنمية على المستوى الفردي، بحيث نجد أنفسنا أمام تحسين وارتقاء لمواقع وأدوار الأفراد لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية إلى المجتمع الشامل الذي ظل عجزا عن استيعاب حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل. (عربي 2016، ص 255) فالجامعات العربية والجزائرية على وجه الخصوص يطغى عليها الجانب التدريسي أكثر من الجانب البحثي وهو ما أشار إليه صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية إلى أن جامعاتنا حديثة العهد ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية وهي جامعات تعليمية بالدرجة الأولى (العيفة، 2008، ص 96).

المحور الخامس: مقترحات لتفعيل دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في ظل التحولات التي تعرفها الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ظل مختلف التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية، وحتى تتمكن من تأدية دورها المنوط بها، فهي بحاجة إلى إعادة هيكلة عميقة في طرق تنظيمها وتسييرها وإعادة تحديد أهدافها، ويمكن لذلك أن يتأتى من خلال الإجراءات التالية:

- أن تستقل الجامعة إداريا وماليا وبيداغوجيا.
- تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية، والتي بدورها تساهم في تمويل الجامعة وتحسين مستوى التكوين والبحث العلمي.

- تسهيل تفاعل الجامعة مع محيطها من خلال المرونة في تعديل المناهج وعدم مركزيتها مما يؤدي إلى سرعة استجابتها للتحولات، وكذلك سرعة الاستجابة لحاجات المؤسسات إلي يكون عن طريق رصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية وسرعة التفاعل معها من خلال فتح التخصصات المناسبة وغلق تلك التي لا تتعايش مع تطورات الواقع (عيواج، ص ص 228 -231).

- وضع خطة على مستوى كل جامعة وكلية وقسم وفقا للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية، كما يجب وضع تصور عام للتعاون بين الجامعات على مستوى الدولة وكذا بين جامعات الدول العربية.
- إمداد الجامعات والمراكز البحثية بالأجهزة المتقدمة بما يساعد الباحثين على النهوض بمهامهم، وتشجيع القيام بالأبحاث العلمية المتميزة ونشرها بالدوريات المتميزة.
- تنمية الموارد المالية للجامعة للتغلب على المعوقات المالية التي قد تصادف الجامعة، من خلال تعديل اللوائح والقوانين الخاصة بالجامعة ومراكز البحث العلمي وربط الجامعات والمراكز البحثية بالقطاع الصناعي (أحمد، ص ص 65 -66).
- الاهتمام بدور الحواضن التكنولوجية في دعم العلاقة بين الجامعة والصناعة، على أن يكون هدف تلك الحواضن تهيئة المناخ المناسب للمبتدئين في المشروعات والباحثين لتحويل أفكارهم إلى منتج يمكن بيعه في الأسواق.
- العمل على إنشاء جامعات استثمارية تكون مهمتها البحث العلمي، وتهدف لتحقيق أرباح في علاقتها بالقطاع الصناعي، كما في التجربة اليابانية.
- قيام الدولة بدورها في سن القوانين لتنظيم العلاقة بين الجامعة والقطاع الصناعي على غرار ما تم في فرنسا عندما تم إصدار "قانون البحث والابتكار" (أحمد، ص 144).

الخاتمة:

تلتقي التنمية مع التعليم الجامعي في الإنسان الذي يعتبر محورا لهما، فلا تنمية من غير جهود الجامعة في تكوين الفرد والاستثمار فيه، والذي بدوره يساهم في بناء القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي، الذي يساهم في تطوير القطاع الاقتصادي والذي بدوره ينعكس على تنمية وتطوير المجتمع، فمن أجل أن تساهم الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من الاهتمام بالبحوث العلمية وربطها بالاحتياجات التنموية.

فالنظريات الاقتصادية قد أكدت على دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أثبته الواقع العملي في البلدان المتقدمة التي حققت معدلات سريعة للنمو رغم امتلاكها لمعدلات متواضعة من تراكم رأس المال المادي، على عكس الدول النامية التي ورغم تحقيقها لمعدلات مرتفعة من تراكم رأس المال المادي إلا أنها لم تخرج من دائرة التخلف ولم تتخلص من تبعيتها لهذه الدول التي يقوم اقتصادها على المعرفة.

وبالعودة إلى الجامعة الجزائرية وبالرغم من الإصلاحات التي طالتها نجد أنها لا تزال تعاني قصورا فيما يخص توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية والاستجابة لمتطلبات المحيط، فعلى الرغم من التطور في المعالم الكمية لمخرجات مؤسسات التعليم العالي إلا أنها لم تحقق الغرض المنتظر منها وهو ما يظهر من خلال الجدول الذي يوضح معدلات البطالة والتشغيل خلال نفس الفترة، والذي بين المعدلات المرتفعة لنسب البطالة لدى حملة الشهادات الجامعية وهو ما يعكس عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق الشغل، إضافة إلى احتلال الجزائر لمراتب متأخرة على المستوى الدولي فيما يخص مؤشر التنمية البشرية وكذا في مجال الابتكار العالمي، هذه النتائج تتطابق مع الفرضية الأساسية للبحث التي تنص على أن غياب التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والاقتصادية سيعرقل حتما عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك وجب الاهتمام والتركيز على الوظيفة الثانية للجامعة والمتمثلة في البحث العلمي وتخصيص الميزانية المناسبة لهذا القطاع،

وكذا توجيه الاهتمام للوظيفة الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع، من خلال الانفتاح عليه وتفعيل الاتفاقيات مع مؤسساته.

قائمة المراجع:

- أحمد، شريف محمد علي. (2017). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (في ضوء تجارب دولية رائدة) مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- بريقل، هاشمي. (2019). الجامعة والتنمية الاجتماعية -دراسة نظرية-. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

- بن غضبان، فؤاد. (2015). التنمية المحلية ممارسات وفاعلون. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

- بو عبد الله، لحسن. مقداد، محمد. (د.س.ن). تقويم العملية التكوينية في الجامعة -دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

- الخطيب، أحمد. محمود،معايعة. وسالم، عادل. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة. الأردن: جارا للكتاب العالمي.

- دليو، فضيل. لوكيا، الهاشمي، وسفاري، ميلود. (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.

- شروخ، صلاح الدين. (د.س.ن). علم الاجتماع التربوي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- عيواج، عذراء. (2018). العلاقات العامة في المؤسسة الجامعية -بين النظرية والتطبيق-. الجزائر: ألفا للوثائق.

- قريشي، عبد الكريم. (2011). التكوين في الجزائر بين استراتيجية الضرورة وضرورة الاستراتيجية. تأليف التكوين والتشغيل في الجزائر . الجزائر: منشورات مجلس الأمة.

- عربي، بومدين (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد 7.

- عيواج،عذراء. (جوان 2017). تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية. التواصل في العلوم الإنسانية. العدد 50.

- العيفة، جمال. (سبتمبر 2008). الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟ مجلة التواصل. العدد 22.

- سلاطنية، بلقاسم بن تركي، أسماء. (نوفمبر، 2016). الشراكة بين الجامعة والمجتمع لأجل مسؤولية مجتمعية فعالة. مجلة العلوم الإنسانية. العدد 45.

- بلخيري، سليمة. وفاء بلقاسمي، ووليد بخوش. (سبتمبر 2017). دور الشراكة المجتمعية في تفعيل علاقة البحث العلمي والرأس الفكري بالتنمية. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. العدد 07.

- تنقوت، وفاء. سلامي، أحمد. (ديسمبر 2017). مخرجات قطاع التعليم العالي والبخث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 07.

- الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمان. (1429هـ). "الشراكة بن الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح". رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود.

- القباري، جود بن علي بن جود الله. (2018). "الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح". رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود.

- كاهي،مبروك. (2017). "السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية ". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1.